نظام الإصلاحات العثماني وآثاره على الولايات العربية (الشام 1839- 1876م)

ترك برس

تهدف الدراسة إلى دراسة الأوضاع العثمانية في آخر عهدها، من خلال التطرق لأسباب الضعف الذي أصاب الدولة العثمانية في آخر عهدها، والاطلاع على الخطوات الإصلاحية الذي طبقتها من أجل الخروج من حالة الضعف، وفي النهاية سيتم دراسة التأثيرات التي خلّفتها الإصلاحات العثمانية على الولايات العربية وخاصة بلاد الشام.

الدراسة ستكون على ثلاث مراحل؛ في المرحلة الأولى يتم شرح الأوضاع العامة للدولة العثمانية في آخر عهدها وأسباب الضعف الذي أصابها، والمرحلة الثانية ستشرح الخطوات الإصلاحية التي طبقتها الدولة العثمانية من أجل القضاء على الضعف، والمرحلة الثالثة والأخيرة ستطلع على التأثيرات التي خلفتها الإصلاحات العثمانية على الولايات العربية.

شهدت حركة الإصلاح العثماني مطلع الثلاثينات من القرن التاسع عشر تحولا حاسما في تاريخها، بظهور تيار جديد في الدولة العثمانية يدعو إلى ضرورة إصلاح الدولة وتطويرها ، وهو الاتجاه المعروف بـ"التنظيمات العثمانية". بدأت هذه التنظيمات رسميًا مع عهد السلطان عبد المجيد الأول 1839- 1861، واستمرت بشتى ألوانها حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914م.

ورغم أن عددًا من المؤرخين يعود بجذور التنظيمات العثمانية إلى عهد مصطفى الثالث 1757- 1774 باعتبار عهده منطلقا جديدا في تاريخ الدولة العثمانية، فقد ظهرت فيه بوادر إصلاح الجيش والمالية، ونهايتها باندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914، إلا أنّنا سنقف على دراسة هذه التنظيمات في الفترة الممتدة من 1839 - 1876 بالتعرض إلى خلفياتها ومظاهرها، وأهم المواقف منها، وتأثيراتها بخاصة على الولايتين العربيتين (الشام والعراق).

أولاً: الأوضاع العامة للدولة العثمانية أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر

ظلت الدولة العثمانية ولفترة طويلة من الزمن، تعيش على رقعة واسعة تمتد عبر قارات العالم القديم ويحيا فيها أجناس مختلفة من شعوب متنوعة وأديان متعددة، وكانت القوة العظمى التي تؤثر في مجرى السياسة العالمية، ولكن ابتداء من القرن الثامن عشر، أتى عليها حين من الدهر أخذ فيه الضعف يدب في أوصالها، وبدأت إمارات الشيخوخة تأخذ طريقها إلى جسد الدولة، واستمر ذلك إلى غاية مطلع القرن العشرين.

ضعف الدولة العثمانية

اجتمع المؤرخون على أن بذور التدهور العثماني ترجع إلى عوامل متعددة، فمنهم من يرى أن هذا التدهور يكمن في البناء الاساسي للإمبراطورية، وفي انحلال نظمها الداخلية ذاتها منذ القرن السابع عشر(1). ومنهم من يرى أن أسباب ضعف الإمبراطورية تكمن في الضغوط الخارجية، وفي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي كانت عرضة لها بعد هذا القرن، والتي لا تقل أهمية عن الأخرى وكانت كلها عوامل متداخلة أدت في النهاية إلى الانهيار العام الذي اصاب الإمبراطورية.(2)

أ- الضعف في الميدان العسكري

بدأ اختلال أمور الدولة أول ما بدأ باختلال نظام الانكشارية بفقدان الجيش العثماني كل ما كان له من مزايا، وتحوله في الفترة الأخيرة إلى آلة فساد وفوضى بوقوعه تحت قيادة فاسدة، فأصبح مطية لتنافس رجال الدولة وأمراء الأسر المتنفذة، وأضحى أفراده لا يجتمعون إلا لرفع العصيان والمطالبة بزيادة العلوفات، أو بطلب عزل وزير وتنصيب أو شنق جماعة من الوزراء، مندفعين وراء ذلك بتسويلات أرباب المنافع والأغراض وأبطال الدسائس والمؤامرات، فتضائل ارتباطهم بثكناتهم وصلاحياتهم للحرب والقتال، وازداد تسلطهم على الناس، فتكررت حوادث تعديهم على الأموال والأرواح داخل البلاد. وزاد من خطورة هذا الأمر تفاقم عجز الجيش أذ أصبحت أغلب الحروب التي تخوض غمارها السلطنة كثيرا ما تنتهي بهزائم شنيعة، فأخذت بذلك حدود الدولة العثمانية تتراجع في الجهات المتاخمة لدولة أوروبية، ناهيك عن الصراع الدامي الذي نشب بين المؤسسة العسكرية والسلطة.

واستمر لأكثر من ثلاثة قرون، هذا الصراع لم يضعف الإمبراطورية فحسب بل منعها من الفتوحات وجعلها تنحصر داخل حدودها، فتحولت من فاتحة للبلدان إلى مدافعة ضعيفة تخاف سطوة آلتها

العسكرية، واشتد هذا الصراع خاصة حين استفحل تدخل الإنكشارية في شؤون الحكم والسياسة، إلى درجة أنهم أصبحوا يعزلون الوزراء والسلاطين معا، ويتمردون في الحروب، فكثرت بذلك سطوتهم وثوراتهم على السلطة، فكانت النتيجة أن دبروا اغتيال السلطان سليم الثالث(3) 1808م.

ب- ضعف الميدان الإداري

زاد على الضعف في المجال العسكري ازدياد تدهور الدولة العثمانية بانحطاط أمورها الإدارية وانغشاشها بوجه عام، الأمر الذي فسح مجالًا واسعًا لاشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية، والتي استفحل أمرها خاصة خلال القرن الثامن عشر بعد اختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان سليمان القانوني(4) قد عملت على تحقيقه، هذا الاختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم، واحتدام النزاع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة، زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية، وتطلّع الفعاليات المحلية والأعيان من أسر متنفدة وإقطاعيين ولا سيما في الولايات العربية، إلى استقلال وانفراد في الحكم في مناطقهم، فأخذ معظم الولاة في هذه المناطق ينزعون إلى استخدام القوة العسكرية التي بين أيديهم لتحقيق أهدافهم وأغراضهم الشخصية، فراحت تتنافس على عملية النهب واحتكار الموارد الاقتصادية لهذه الولايات. ولم تكتفِ هذه القوى بذلك بل استعانت وتحالفت في كتير من الأحيان مع القوة الأوروبية، لمساعدتها ودعمها ماديا ومعنويا، وحتى عسكريا فعَمّت البلاد من جراء ذلك الفوضى والفساد.

ج- ضعف الميدان الديني

وأضاف إلى الضعف السابق كله ازدياد نفود الهيئة الإسلامية الممثلة في شيخ الإسلام، وكبار العلماء والوُعّاظ والأئمة، إذ شكّلت هذه الهيئة حلقة اتصال مباشرة بين الدولة والمجتمع. فبإشرافها على الأوقاف والقضاء والتعليم، والمشاركة في مجالس الدولة، احتلت موقع دينيا واجتماعيا واقتصاديا مهمًا من خلال تقديمها للغطاء الشرعي لما تمارسه السلطة الحاكمة من ممارسات، وما تصدره من قوانين تبوأت مركزا سياسيا كبيرا تزامن مع ضعف سلطة السلاطين العثمانيين مند نهاية القرن السابع عشر، مما أفسح المجال لظهور أرستقراطية من العلماء، عملت على تدعيم نفوذها خاصة في القرن الثامن عشر، وهذا أدّى بدوره إلى انخراط الهيئة الإسلامية في صراعات داخل الهيئة الحاكمة عبر تحالفاتها السياسية والعسكرية مع الانكشارية، وذلك بعدما أصبحت جزءًا من مراكز القوة داخل السلطة.

د- ضعف الميدان الاقتصادي

وما زاد في تفاهم هذه الأوضاع سوء الأحوال الاقتصادية واضطرابها، وسبب ذلك أن البناء الأساسي للنظام الاقتصادي العثماني كان مستمدا من التقاليد العثمانية البيزنطية والعربية السلامية القديمة، والتي لم تطورها الدولة العثمانية مع تطورات الاقتصادية الأوروبية، مما سمح بغزو اقتصادي أوروبي لسوق المحلية العثمانية(5) التي تحولت إلي سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية، ورغم كون الدول العثمانية دولة زراعية، إلا أن مساهمتها في تطوير مجالها الزراعي كانت معدومة بسبب فساد الالتزام والفوضى التي أصابت الإقطاعيات العسكرية كثيرا في تدهور مردود الفلاح الإنتاجية، وجلا السكان عن الأرياف، فتقهقرت الزراعة والحرف في آن واحد، قابلها تدهور الصناعة والتجارة، مما أدى إلى انكماش الموارد المالية للسلطنة وزعزعتها، وإنزال الضرر بالطبقات المنتجة العثمانية.

هـ- ضعف الميدان الخارجي

وفي الوقت الذي كانت فيه أداة الحكم العثماني تصاب بتدهور شديد في الميدان الداخلي، لحقت بالدولة العثمانية في الميدان الخارجي هزات خطيرة نتيجة تلك الحروب الطويلة الأمد التي خاضتها، مع امتداد القتال في جبهات مختلفة من العالم، وذلك الاضطراب الداخلي الذي أسفرت عنه إذا أنهكت كاهل الجند، واستنزفت أموال وموارد البلاد كالحرب الإيرانية، التي كانت شديدة علي الدولة العثمانية بسبب الثورات المتعاقبة ضدهم في آسيا الصغرى. كما تأكد ضعفها كذلك أمام ظهور النمسا وروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين علي حسابها، وغدت هاتان الدولتان في حالة حرب تكاد لا تنقطع مع الدولة العثمانية حتى استنفدت قوتها وحيويتها.(6)

وتحققت هزائم الدولة العثمانية أمام النمسا ابتداء من القرن السابع عشر، في موقعتي موهاكس 1687م وزانتا 1697م، ووُقِّعت معاهدة كارلوفيتس 1699 م وبموجبها أجبرت الدولة العثمانية علي التنازل عن أراضي تشكل جزءا لا يتجزأ من أملاكها، تنازلت عن ترانسلفانيا وغالبية أراضي هنغاريا وشبه جزيرة المورد للبندقية فشكلت هذه المعاهدة منعطفا خطيرا في حياة الدولة العثمانية فلم تعد بعد ذلك الخصم العنيد الذي يهدد المسيحية الغربية، على أن الصراع بين الدول العثمانية وروسيا كان أكثر خطرا وشدة في هذه الفترة وخاصة في عهد بطرس الأكبر وكاترينا الثانية، إذا فشلت العثمانية أمام التهديد الروسي وفي صد توسعاته علي أراضيها.

وكانت الحرب العثمانية نكبة على السلطان، إذ تمخض عن هذه الحرب الطويلة تصدع وانهيار شامل في بناء الدولة، انتهى بتوقيع معاهدة كوتشك كيناجه 1774م، التي تعد حجر الزاوية في العلاقات الروسية العثمانية، إذ تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن شبه جزيرة القرم وضمتها إليها بعد ذلك بتسع سنوات، كما سمح لها بإنشاء قنصليات وحرية التجارة في ممتلكات الدولة العثمانية، وازداد نفوذ روسيا في السطو على الأراضي العثمانية بعد معاهدة جاسي 1792م، حيث غنمت روسيا كل المناطق الاستراتيجية المطلة علي البحر الأسود، ومنذ ذلك الحين أخذت روسيا تمارس ضغطا لا هوادة فيها علي الإمبراطورية العثمانية، مستخدمة أسلحة السياسة والوحدة الأرثوذكسية، فضلا عن الاعتداء العسكري الصريح لتحقيق أهدافها. فأدى هذا الأحداث إلي اختلال موازين القوى بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية بانتقال زمام المبادرة إلي جانب الأوروبي الذي ازداد تدخله وتحكمه في مصير الدولة العثمانية.

لجوء الدولة العثمانية إلى الإصلاح:

في خضم الضعف الذي أصاب الإمبراطورية، اندفع رجال الدولة إلى تدارك هذا التدهور باللجوء إلي الإصلاح للنهوض بالدولة العثمانية ومواكبة التطور الذي يحدث في الغرب(7). فكانت أولى المحاولات التي أتت من جانب الدولة، هي إصلاح النظام العسكري والجيش والبحث عن كل إصلاح النظام العسكري والجيش والبحث عن كل الوسائل الفعالة التي تقلّص من جموح آغوات الإنكشارية وتمرّداته وانكساراته، التي توالت في مختلف جبهات القتال خلال القرن الثامن عشر(8)، ولذلك انحصرت حركة التغيير والتجديد التي أجراها السلاطين العثمانيين في بدايتها في المؤسسة العسكرية، باعتبار أن الدولة العثمانية بطبيعتها دولة عسكرية، وفسادها بدأ بفساد جيشها، وإصلاحها يبدأ بإصلاح هذا الجيش، لذلك لم تتناول حركة الإصلاح في بداية استهلالها النظم الإدارية والمالية والقضائية، إلا بعد مرور مدة طويلة تزيد عن ثمانية عقود من السنين (9).

وهدف السلاطين العثمانيين ومن حولهم من دعاة التجديد وراء محاولات الإصلاح العسكري إلى إقناع الدول الأوروبية بإصلاح يجري في الدولة، لعل ذلك سيؤدي إلى إقناعهم بصلاحياتها في البقاء، ويرفع من سلطتها المنهارة لدى الرأي العام الأوروبي، فتخفف من حدة تدخلها في شؤونها الداخلية تحت حجج حماية الأقليات المسيحية(10).

أ)- بدايات الإصلاح العثماني:

وفي هذا السياق بدأت إجراءات إصلاح الجيش في الدولة العثمانية بداية محتشمة في أوسط القرن الثامن عشر، وكان السلطان أحمد الثالث (1703- 1730م) أول من حاول القيام بإصلاح عسكري، مستفيد من الوضع الذي ولدته هزيمة الإنكشارية أمام روسيا والنمسا، ساعيا إلى محاولات التحديث، واستعان بشخصية إبراهيم أفندي(11) متفرقة الهنغاري الأصل الذي لعب دورا مميّزا في مجال الإصلاح إبان حقبة هذا السلطان، فكان أبرز الداعيين إلى استخدام الطرق الأوروبية في الفن العسكري، وقدم المعلومات الأولية إلى السلطان أحمد الثالث، حول إمكانية تطوير وإصلاح الجيش، من خلال الاستفادة من خبرات ضباط أوربيين. لكن القوة المحافظة تمكنت من الإحاطة به وبحكومة الوزير إبراهيم باشا، وأجبروا السلطان على قتل وزيره خوفًا على روح الإصلاح العسكري. وقد رافق ثورة الإنكشارية هذه شبه انتفاضة شعبية ناقمة على تلك المسحة من الحياة الأوروبية، التي طبعت حياة السلطان وسلوك حاشيته. يقول المؤرخ التركي أحمد جودت في كتابة "تاريخ جودت": "وقد ظهر في ذلك العصر ميل الدولة إلى سير في طريق المنية ورغبتها في ترتيب عسكري منظم، غير أنها تركت الرؤوس وتمسكت بالأذناب بل شرعت في زخرفة البنيان من غير أن تنظر أساسه."

ب)- عصر سليم (1789 - 1807 م)

لاحظ السلطان سليم الثالث تولية عرش السلطنة 1789 م، الفساد المستشري في البلاد فأدرك أن خلل الدولة يكمن في السياسة التقليدية والمؤسسات العاجزة عن القضاء على هذا الفساد وإصلاح الخلل(12)، فتكونت في ذهنه فكرة ثابتة هي ضرورة إجراء برنامج إصلاحي شامل، يستهدف مؤسسات الدولة ولا سيما المؤسسة العسكرية، فبادر إلي العمل في سبيل هذا الإصلاح الهام، فكانت أبرز خطوة أقدم عليها السلطان والتي سيدفع ثمنها غاليا فيما بعد هو إصلاح الجيش إصلاحا كاملا وشاملا، وذلك بالاعتماد علي الأساليب والنظم العسكرية الغربية.

ولمّا أدرك السلطان صعوبة إصلاح الإنكشارية، تركهم جانبا وبادر بنفسه إلى عملية تشكيل جيش جديد سنة 1973م سمّاه "نظام جديد" تجد فيه الدولة أداة حكم قوي يمكنها من القضاء علي العصابات المسلحة، ومواجهة الدول الأوروبية المتربصة بها في هذه الفترة. ويتكون هذا الجيش من اثني عشر ألف جندي يتدربون علي أيدي ضباط وخبراء أوربيين فرنسيين علي وجه الخصوص ويعملون وفق

النظم الأوروبية(13). ثم شيد ثكنة خاصة بهذا الجيش الجديد، وفضلا عن ذلك أدخل السلطان إصلاحات لتزويد الجيش بالأسلحة الحديثة، فأنشأ مدارس لتلقين علوم الغرب ومعارفه.

جـ)- عصر محمود الثاني (1839-1808م):

تزامن مع وصول محمود الثاني إلى الحكم أن أخذ تأثير الفكر الأوروبي يتأكد بشكل ثابت في الدولة العثمانية(14). إذ تركت المحاولة الإصلاحية التي بدأها سلفه سليم الثالث أثارًا عميقةً في سياسة محمود الثاني، إلا أن ظروفًا عدة حالت دون مواصلة الإصلاح العسكري إلا بعد مضي حوالي ثمانية عشر سنة تقريبا، منها تلك الحرب التي خاضتها الدول العثمانية ضد جارتها الشمالية روسيا وانتهت بانهزامها وانهزام دعائم بحريتها بانتهاء أسطولها سنة 1827م، ناهيك عن تلك التحديات الداخلية التي واجهها السلطان كالحركة الوهابية في الحجاز وتمرد محمد علي باشا في عام 1931م واجتياحه لبلاد الشام. إلا أن هذه الظروف الجسيمة التي كانت تجتازها الدولة شكلت حافزا قويا دفعت بالسلطان إلى انتهاج سياسة إصلاحية لتوفير أسباب القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية للدولة لتتمكن من مواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية التي تتعرض لها.

التدخل الأجنبي ونتائجه:

وعليه جاءت التنظيمات العثمانية في ظروف عصيبة لا تخلو من الضغوط الأوربية للسيطرة علي الدولة العثمانية، ويمكن رصد مظاهر هذه الضغوط مع تراجع السادة العثمانية في الداخل والخارج، على عدة مستويات أهمها المستوى الاقتصادي عبر ضغط الامتيازات الأجنبية، وسياسيا عبر إثارة الأزمات الداخلية ودفع البنى الداخلية العثمانية لمزيد من التصادم والانفجار، تمهيدا لإدخال مشاريعها الإصلاحية (التنظيمات) التي حولت السلطنة العثمانية تابعة بالقوى الغربية وحضارتها كالأزمة السورية وأزمة القرم.

أ)- ضغط الامتيازات الأجنبية:

جاءت التنظيمات كنتيجة طبيعية للامتيازات الأجنبية، وبها معا انحطت الدولة العثمانية(15).

·تعريف الامتيازات:

نقصد بالامتيازات الأجنبية تلك التسهيلات التجارية والحماية الشخصية التي منحتها الدولة العثمانية لرعايا الدول الأجانب النازلين بأراضيها(16) هذا النوع من الاتفاقيات لم يكن مذموما، ينقص من السيادة العثمانية عندما كانت الدولة العثمانية قوية وفي أوج ازدهارها، ولكن بحلول القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على إثر تدهور الإمبراطورية تحولت الامتيازات إلى قيود تُكبّل السلطنة داخليا وخارجيا، ولا سيما عندما بدأ هؤلاء الأجانب يسيئون استعمال تلك التسهيلات والامتيازات، لتأخذ في النهاية شكل نظم تعهدية إلزامية على السلطان تفرضها المؤتمرات الدولية(17)، فكانت البداية العملية لإنهاك الدولة والهيمنة عليها.

وتكمن نقطة الضعف بنظام الامتيازات في أن الدولة لم تضع الحدود التي تحد من حرية الرعايا الأجانب علي أراضيها، فأصبحت الدول الأوروبية تعتبر تلك الامتيازات بمثابة حقوق مكتسبة لها ولرعاياها، وحتى لكل من تشملهم بحمايتها من تبعة الدولة، فكانت الامتيازات الحجة والذريعة التي استغلتها هذه الدول للدفاع عن مصالحها، والمنفذ الذي بواسطته توفرت للأوروبيين ظروف التدخل المباشر في الإمبراطورية العثمانية، ولسنا هنا بصدد بحث موضوع نظام الامتيازات الأجنبية، نشأته وظروفه، وأسبابه وطبيعة بنوده وإنما لاستجلاء آثاره وملابساته، بهدف كشف الاختراقات التي نتجت عنه وما أفرزته من تدخلات وضغوطات أوروبية سافرة في المجالات الطائفية السياسية، والاقتصادية والقانونية. انعكس ذلك بصدور التنظيمات، وفي السلسلة القادمة سيتم بحث التنظيمات ومفهومها ومميزاتها وجميع تفاصيلها.

ماهية التنظيمات "الإصلاحات" و مظاهرها

تمثل الوضع المتردي الذي مرت به الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر بعدم استتباب الوضع الداخلي وذلك بزيادة تمرد الانكشاريين والولاة على الحكومات المركزية، وسوء الأحوال الاقتصادية، والانكسارات العثمانية أمام القوى الخارجية، الأمر الذي دفع بالسلاطين العثمانيين إلى الإسراع في عملية الإصلاح. ورغم الحماس الفياض الذي أبداه السلاطين العثمانيون وفي مقدمتهم سليم الثالث ومحمود الثاني للسير قدما بسياسة الإصلاح، في محاولة منهما لترويض الإمبراطورية لمدة تزيد عن ثلاثة قرون، إلا أن ظروف الدولة العثمانية كانت أقوى، فليس من السهل القضاء على جوهر العقلية القديمة التي ظلت ممسكة بزمام أمور للدولة ولعهود طويلة، والدول الأوروبية تتربص للانقضاض.

فرغم النجاح والاخفاق اللذان اتسمت بهما سياستهما، إلا أن إصلاحاتهما كانت المقدمة والقدوة التي أنارت طريق السلاطين الذين تابعوا إجراءات التحديث من بعدهما، لتدخل بذلك الدولة آخر مرحلة من عمر حركة الاصلاح العثماني، فرضتها عليها الدول الأوروبية و باتفاقيات دولية انتهت بالإمبراطورية إلى حالة الاستلام الحضاري للغرب.

1-ماهيتها

أشرف علي إدارة مشروع التنظيمات العثمانية، بعض الرموز الإصلاحية العثمانية السياسية، الذين تبوأوا أرفع المناصب في الدولة، وتخرج أغلبهم من المدارس الأوروبية، وحملوا أفكار ما يسمى بعصر النهضة والثورة الفرنسية وقيمها، من أمثال مصطفي رشيد باشا، وفؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا، وهم الذين كانوا وراء حركة التنظيمات التي بدأت رسميا(18) سنة 1839م.

أ- تعريفها

تعرف دائرة المعارف الإسلامية التنظيمات فتقول: "إنها اصطلاح مأخوذ من قانون "تنظيم إتمك"، ويقصد بالتنظيمات الإصلاحات التي أدخلت أداة للحكم والإدارة في الدولة العثمانية من مطلع عهد السلطان عبد المجيد الأول. وقد استهلت بالقانون المعروف بصفة عامة باسم خط شريف كلخانة. وورد اصطلاح تنظيمات خيرية لأول مرة في السنوات الخيرة من حكم السلطان محمود الثاني، أما نهاية عهدها فكانت حوالي عام 1876 م، عندما تولى الحكم عبد الحميد الثاني(19).

وفي تعريف آخر للتنظيمات :هي إصلاحات تستوحي التجربة الأوروبية إلى حد بعيد، وهدفها تتغير نظام الإمبراطورية العسكري والإداري، وإرساء هذه الإمبراطورية علي أسس فكرية وقانونية جديدة. أو هي إصلاح المجتمع وفق أنظمة سياسية تستوحي التجربة الأوروبية القائمة علي الحرية والعدالة والمساواة، متجسدة في مجالس نيابية منتخبة(20).

ب- روادها

تولى مسؤولية الإشراف على إدارة التنظيمات عدد من الوزراء الذين عرفوا في مجموعهم باسم رجال التنظيمات. ورغم اختلاف هؤلاء من حيث نزعاتهم ومُثُلِهم إلا أنهم اتفقوا على ضرورة الإصلاحات التي بذلوا كل ما في وسعهم لإرساء قواعدها عبر الباب العالي، ومن أبرزهم مصطفي رشيد باشا وتلاميذه أمثال فؤاد باشا، وعالي باشا، ومدحت باشا.

ج- خصائصها

-1أنّها جمعت في جميع توجهاتها الأساسية أغلب البنود التي احتواها الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في عام 1789م، فقد اشتمل خط كلخانة على "الأمنية الكاملة بمقتضى الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة علي نفوسهم وأعراضهم وناموسهم وتكثير أعضاء مجلس الأحكام العدلية بقدر اللزوم... وأن يجتمع أيضا هناك وكلاء ورجال دولتنا العلية. في بعض أيام يصير تعيينها، ويتكلموا جميعا بحرية غير متأخرين عن إيذاء آرائهم ومطالعتهم، ويتذاكروا من جهة القوانين المقتضية فيما يخص هذه الأمنية علي الأنفس والأموال."

-2كانت أولى الوثائق الرسمية التي لم تستمد مصدرها من الشرعية الإسلامية، بل اعتمدت مصدرا وضعيا للتشريع مستوحى من التجربة الدستورية الأوروبية، وقد احتوت على مفاهيم غربية مثل "وطن" التي تضمنها خط كلخانة بدلا من "الأمة"، فكانت الحالة هذه أولى الخطوات نحو فصل الدين عن الدولة وإرساء النظام العلماني(21).

د- أهداف التنظيمات

-1حدثت هذه التنظيمات نتيجة للعمل المشترك بين سلطان يرغب في الإصلاح وجماعة من كبار الموظفين كان لهم علم وخبرة مباشرة بأوروبا(22). هدف السلطان من وراء إصدارها إلى النظر في الأحوال السائدة في الدولة وتنظيم أمورها وفقا للنظم المرعية في الدول الأوروبية، بغرض إعادة

اللحمة إلى المجتمع العثماني، على أسس اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة تحت شعار ما عرف بالعثمنة، وإلغاء التناقض بين جميع طوائف السلطنة وقومياتها.

-2استحداث الإدارة، والبدء بسياسة مركزية من شأنها ربط الولايات جميعها بالمركز والقضاء علي كل أشكال الاستقلال الأسري، ونفوذ العصبيات المحلية الموروثة في السلطنة(23)، بقصد توطيد الثقة بحكومة البلاد، واسترضاء الدول الأوروبية التي زاد مع الأيام تدخلها في شؤون البلاد تحت ذرائع حماية المسيحيين من رعايا الدولة(24)، بغية خلق دولة حديثة يكون الحاكم فيها حاكما لا بحسب الأهواء والميول الخاصة، ولكن بناءا على العدالة الطبيعية المنصوص عليها في القوانين، بحيث تكون هذه العدالة وهذه القوانين مقيدة بنظام إداري بيروقراطي.

-3كان اقرار التنظيمات للأمنية الكاملة وعهد الأمان ومجلس شورى النواب، أولى المظاهر المستوحاة من التجربة الغربية، فقد فتحت الطريق لطبقة من التجار الغربيين والمبشرين لإلحاق المجتمع العثماني بقوانين السوق الغربية من ناحية، وبمعايير الفكر التبشيري من ناحية ثانية.

-4لقد تكلل خط كلخانة وهمايون بدستور مدحت باشا 1876م، ولأول مرة في تاريخ الإسلام يجري العمل بدستور مأخود عن الدستور الفرنسي والبلجيكي والسويسري، وهي دساتير وضعية علمانية.

وقد تمت التنظيمات في مرحلتين:

المرحلة الأولى :التنظيمات الخيرية، وبدأت من سنة 1839م إلى سنة 1876م، وتشمل عصري السلطان عبد المجيد الأول والسلطان عبد العزيز الأول.

المرحلة الثانية :تعرف بالمشروطة وتشمل عصر عبد الحميد الثاني، من عام 1876 إلى 1908.

-2مظاهر التنظيمات العثمانية

تجسدت مظاهر التنظيمات العثمانية في سلسلة طويلة من القوانين والنظم الإصلاحية، وعدد كبير من الخطوط الهمايونية(25)، صدرت بين وفاة السلطان محمود الثاني سنة 1839م، وإلغاء عبد الحميد

الثاني الدستور سنة 1876م، واستهدفت تنظيم مختلف إدارات وأجهزة الدولة، وأهمها ثلاثة قوانين إصلاحية عُدّت في التاريخ العثماني من أبرز مظاهر التنظيمات التي لفتت أنظار أوروبا. وهذه القوانين هي: خط شريف كلخانة سنة 1839م، وخط همايون سنة 1856م، وصدرا عند تولية عبد المجيد الأول الحكم(26). والدستور الذي أصدره السلطان عبد الحميد الأول سنة 1876م.

أ- مرسوم كلخانة

يعتبر خط شريف كلخانة مرحلة هامة من مراحل التحديث شهدتها الدولة العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وبالرغم أنه لم يكن بداية التحديث حسب ما يذهب إليه بعض الكتائب بالنظر إلى محتوى هذا الذي كان بمثابة الاعتراف القانوني والسياسي بالتغيير البنيوي والإداري التي جرت في عهد سليم الثالث، إلا أن الخصائص الرئيسية لهذا الخط تكمن في ملامحه التي كانت صورة للدساتير شهدتها أوروبا خلال الثلاثينيات من القرن التاسع عشر. وقد اصطنعت المهارة في دمج هذا الملامح في النظم التقليدية العثمانية، بالإضافة إلى المبادئ الأخرى التي أملتها الضروريات العملية، ولم يكن مستمدا من الشريعة بل استهدف مصلحة الدولة مثله في ذلك مثل كثير من القوانين التي أصدرها السلاطين السابقون(27).

ب- مجموعة قوانين تنظيمية 1840-1874

أصدرت الدولة العثمانية في أعقاب فرمان كلخانة مجموعة من قوانين تنظيمية جديدة لتنفيذ توصيات هذا الفرمان أدت إلي حدوث تغيرات كبيرة شملت مختلف مجالات الحياة في:

أصدرت الدولة العثمانية في 8 آذار/ مارس 1840م مجموعة قوانين جنائية (قانون العقوبات) الذي اعتبر المواطنين العثمانيين سواءا أمام القانون، وبموجبه أنشئت محاكم نظامية سلخت الدعاوي الجزائية من القضاء الشرعي العثماني(28). 06 كانون الأول/ ديسمبر 1843م أصدرت الدولة العثمانية قانونًا خاصًا بالمجندين في الجيش وتنظيم الخدمة العسكرية، فقسم الجيش العثماني على إثره إلى خمس فيالق، وحددت مدة الخدمة العسكرية بخمس سنوات للجندي العامل في الجيش، وحددت مدة سبع سنوات أخرى للجندي الاحتياطي "رديف"(29).

جـ- خط همايون (التنظيمات الخيرية)

تبيّن أن خط كلخانة لم يكن كافيا في نظر الدول الأوروبية التي تطمح إلى عمليات "إصلاح" أوسع، تقدم لها ضمانات الاختلاف الكامل والفصل العلمي بين الإسلام والمؤسسات العثمانية، لذلك عادت الدول الأوروبية لممارسة ضغوطها على الدولة العثمانية، فأصدر السلطان عبد المجيد الأول في 18 شباط/ فبراير 1856م. خط همايون حرب القرم (1853- 1854م)، فكان هذا الخط بمثابة هدية إلى إنجلترا وفرنسا اللتين وقفتا ضد تقسيم السلطنة في أعقاب حرب القرم(30).

وقد اتخذت الدولة العثمانية في هذا الخط خطوات إصلاحية إيجابية لخير رعاياها فأقر السلطان كافة المبادئ والضمانات التي وردت في خط كلخانة، فكلاهما صدر بمرسوم سلطاني حاد اللهجة. وإن تكن ثمة اختلافات فخط همايون سنة 1856م كان أكثر دقة في تحديد التغييرات الواجب إجراؤها، ولم يبد فيه انقسام الشخصية الذي اتضح في خط كلخانة، كما أن صيغته كانت أكثر عصرية واقتباسا عن الغرب، بصورة لم تعهد من قبل في الوثائق العثمانية، فهو لم يستشهد بآية قرآنية أو بقوانين الإمبراطورية العثمانية، فكان المرسوم برمته يتطلع إلي الإمام أكثر مما يستوحي الماضي. وقد جاء الخط بما لم يأتِ في خط شريف كلخانة فيما يخص إلغاء نظام الالتزام، والقضاء على الرشوة والفساد، كما أنه أكد من جديد تطبيق الخدمة العسكرية على المسلمين وغير المسلمين، وعدم تطبيق عقوبة الإعدام على المرتدين عن الإسلام.

د- خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة 1874م

صدر هذا الخط في آخر عهد السلطان عبد العزيز الثاني في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1874م. وتضمن حاجة الدولة إلي الإصلاح، والتأكيد على ما جاء في خطي كلخانة والتنظيمات الخيرية، وضرورة تأمين حقوق الأهالي والتزام العدل في معاملة جميع الرعايا بدون استثناء وتنظيم إدارة الحكومة.

هـ- المشروطية الأولى إعلان الدستور 1876م

تولى السلطان عبد الحميد الثاني عرش السلطنة، خلفا لأخيه مراد الخامس، وعهد بالصدارة العظمى إلى مدحت باشا، وأمره بتشكيل لجنة لوضع مشروع دستور. وبعد جلسات عديدة ومناقشات حامية انتهت اللجنة إلى وضع هيكل برلماني يقوم على مجلسين، هما مجلس الأعيان ومجلس المبعوثان،

وبانتهاء اللجنة من مهمتها أعلن الدستور يوم 23 كانون الأول/ ديسمبر 1876م. وفي مراسم خاصة أقيمت في الباب العالي المصادف لليوم الأول لافتتاح مؤتمر السفراء الدولي في إسطنبول. وقد هدف السلطان من وراء إصدار الدستور إلى وقف تدخل الدبلوماسية الأوروبية في شؤون البلاد الداخلية، ووقف التطلعات الانفصالية لشعوب الدولة من المسيحيين، والتنويه بأن الدولة العثمانية قادرة علي إصلاح نفسها دون تدخل أجنبي.

أقسام الدستور ومواده

يُطلق علي هذا الدستور اسم المشروطية الأولى، وهو المصطلح التاريخي، كما يطلق عليه اسم القانون الأساسي. وهو مقسم إلى 12 قسمًا، ويضم 119 مادة. وقد تأثر واضعوه بالدستور البلجيكي والفرنسي والأمريكي. وحدد القسم الأول من الدستور الدولة العثمانية وعاصمتها وقرر أن دينها الرسمي هو الإسلام، وتناول حقوق السلطان في الحكم، فاعتبره مقدسا وغير مسؤول كما تناول امتيازاته وطرق توارثه الحكم، وحدد حقوق السلطان وواجباته بمراقبة تنفيذ أحكام الشريعة وسك العملة باسمه، والدعاء له في الخطبة، ومنحه حق عزل الوزراء وتعيينهم، وإعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات، وتخفيف العقوبات، وعقد المجلس العمومي وفضّه، ونص الدستور على تصديق السلطان على الأحكام القضائية الصادرة بالإعدام، وخوّله أن يسن قانونا أو يصدر مرسوما دون موافقة البرلمان(31).

ونص القسم من الدستور علي الحقوق العامة لرعايا الدولة فأكد على مساواتهم أمام القانون دون النظر إلى ديانتهم، ولهم كل الحقوق وعليهم جميع الواجبات، وقرر أن الحريات الشخصية مصونة ولا تنتهك، وكفل حرية العبادة لغير المسلمين شريطة أن لا يرتكب أحد في إقامة شعائره الدينية(32) ما يخل بالنظام العام أو يتعارض مع الأخلاق الطيبة، ونص على أن التعيين في المناصب الحكومية ميسور للجميع بشرط توفر الكفاءة والمقدرة وإجادة اللغة التركية، وشدد علي تحريم انتهاك حرمة المساكين، فلا يسمح لرجال الحكومة باقتحامها إلا في الأحوال التي يحددها القانون، وقرر عدم السماح بجمع أموال في صورة ضرائب أو تحت أي تسمية إلا طبقا للقانون(33).

الفصل بين السلطات

وتناول الدستور السلطات الثلاثة، فالصدر الأعظم يتولى السلطة التنفيذية، وهو رئيس مجلس الوزراء، ويرأس اجتماعاته. وتقرر أن يكون شيخ الإسلام عضوا في المجلس، أما السلطة التشريعية فينهض بها البرلمان الذي يتكون من مجلسين أحدهما مجلس الأعيان أو مجلس الشيوخ ويعينهم السلطان، ويكون

تعيينهم مدى الحياة ويجب ألا تقل سن العضو عن 40 عاما، ويكون قد أدى من قبل خدمات جليلة للدولة، وألا يتجاوز عدد أعضائه عن طريق إجراء انتخابات عامة في أنحاء الدولة، يمثل كل نائب 50 ألف فرد من رعايا الدولة الذكور، ومدة العضوية 4 سنوات، وكفل الدستور الحصانة البرلمانية لأعضاء مجلس المبعوثان، فلا يجوز القبض عليهم أو محاكمتهم إلا إذا قرر المجلس بأغلبية الأصوات رفع الحصانة عن العضو.

وأما السلطة القضائية فتمارس من خلال المحاكم الشرعية المختصة في نظر قضايا الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا الدولة المسلمين، أما غير المسلمين فتنظر قضاياهم في محاكم ملية خاصة بالمتنازعين. وإلى جانب المحاكم الشرعية توجد المحاكم المدنية التي تختص بالقوانين الوضعية. وكفل الدستور صيانة القضاء من أي نوع من أنواع التدخل في شؤونه واحتفظ الدستور باختصاصات مجلس الدولة التي كان يمارسها قبل باعتباره محكمة استئناف عليها تنظر الطعون المقدمة ضد القرارات الإدارية(34).

إيقاف الحياة النيابية

أمر السلطان عبد الحميد الثاني بوضع الدستور موضع التنفيذ، فأجريت انتخابات عامة لأول مرة في التاريخ العثماني، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ 71 مقعدا، والمسيحيين بـ 44 مقعدا، و4 مقاعد لليهود. وتألف مجلس الأعيان والشيوخ من 26 عضوا، واجتمع البرلمان رسميا في 19 آذار/ مارس1877م، وبدأ المجلسان عملهما في جد ونشاط. وناقش مجلس المبعوثان بعض المشروعات مثل قانون الحافة وقانون الانتخابات وقانون عدم مركزية الحكم وإقرار الموازنة العامة للحكومة.

مما تقدم يتضح لنا جليّا أن الدولة العثمانية سارعت إلى تدارك الضعف الذي أصابها باللّجوء الي التنظيمات، وهي عبارة عن مجموعة من الفرمانات واللوائح التنظيمية التي تشكل في مجموعها قوانين إصلاحية أدخلتها الدولة العثمانية على أدوات الحكم والإدارة في مختلف فروعها، فأرست بذلك قواعد تنظيم الدولة على أسس قانونية وفكرية جديدة وتوجت بمرسوم 1839م، وخط شريف هيمانون 1865م والدستور العثماني 1876م.

التنظيمات العثمانية في بلاد الشام

كان من نتائج التنظيمات العثمانية أن أخذت الدولة بنظام الحكم المركزي، بعد أن تمكنت من القضاء على النظام الإقطاعي، إلا أنّ الأمر الوحيد الذي يؤخذ على الدولة العثمانية أثناء تطبيقها لهذه التنظيمات أنها غالت كثيرا في المركزية، ولم تطبق التنظيمات في جميع الولايات العربية والعثمانية في درجة واحدة من السرعة والشمول، كما وجدت صعوبة في تطبيقها في بعض الولايات الأخرى، فنجدها طبقت التنظيمات في ولايات الشام سورية وبيروت وحلب ومتصرفية القدس قبل غيرها من الولايات العربية وبسرعة وشمول أكثر(34)، إما تطبيقها في ولايات العراق الثلاث البصرة وبغداد والموصل فقد كان أقل سرعة وشمولًا، إذ لم يكن من السهل تطبيق نظام الحكم المركزي فيها، وكما لم يكن من السهل أن تستجيب عشائر العراق للتشريعات الجديدة العثمانية(35)، ومع ذلك شهد العراق بعض الإصلاح أثناء ولاية مدحت باشا لبغداد ، حيث نظم إدارة الولاية، وأخضع العشائر لسلطة الدولة، وأما تطبيقها في الولايات العربية البعيدة كالحجاز واليمن فقد كان ضئيلا جدا.

أما عن تأثيرها في ولايات الشام، فقد استطاعت الدولة العثمانية أن تنفذ جزءا كبيرا من برنامجها الإصلاحي (التنظيمات) في هذه البلاد، وفي فترة لا تزيد كثيرا عن نصف قرن حققت الدولة العثمانية الكثير من الإنجازات التنظيمية، لا سيما في ولاية سورية وكانت أولى هذه الإنجازات التنظيمات الإدارية، فبالرغم من أن قانون تشكيل الولايات 1864م لم يأت بجديد في مجال التقسيم الإداري للولاية، أن تقسيم الولاية إلي ألوية وسناجق، والألوية إلى أقضية، كان معروفا ومعمولا به من قبل أن يصدر هذا القانون، ولكن الجديد في هذا القانون هو أن الدولة العثمانية أعادت النظر بموجبه في التقسيمات الإدارية لولايتها، فضمت ولايات أخرى، وشكلت ولايات جديدة، ونالت بلاد الشام في ظل هذه التنظيمات نصيبا من هذه التغييرات(36)، إذ اختفت ولاية صيدا وقسمت بلاد الشام إلى ولايتين هما ولاية تضم أجزاء الجزيرة والأناضول.

-الآثار الإدارية

نظمت الدولة جهاز الولاية الإداري، وحددت اختصاصات وصلاحيات موظف فيه اعتبارا من الوالي حتى مختار القرية، كما أنشئت المجالس الإدارية المحلية وحاولت إشراك الشعب في تحمل مسؤولية الحكم.

-تنظيم القضاء

كانت أولى تأثيرات ما سمي بالإصلاح القضائي في الدولة العثمانية هو تدفق القوانين الوضعية إلى داخل الدولة العثمانية، وامتداد تأثيراته إلى الولاية العثمانية العربية لا سيما بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية، إذ صدرت في أعقاب خط شريف كلخانة 1839م، وخط همايون 1856م، مجموعة من القوانين لتنفيذ توصيات هذين المرسومين، فأدى ذلك إلى حدوث تغيرات كثيرة شملت مختلف مجالات الحياة، إذ أسفر تطبيق النظام القضائي المدني في بلاد الشام إلي سلخ الدعاوى الجزائية من المحاكم الشرعية، وتحويل النظر في القضايا الجنائية والحقوقية إلى محاكم جنائية ومدنية مختلفة يكون الأجانب أطرافا فيها، ويعمل بتلك المحاكم قضاة أتراك وأوروبيون، فأدى الازدواج في المحاكم وفي القانون، إلى نوع من الخلط والاتجاه إلى الغرب والتشريعات العلمانية في بلاد الشام (37).

-الآثار العسكرية

حظي الجهاز العسكري في عهد التنظيمات باهتمام الدولة وعنايتها، فأنشأت في بلاد الشام الجيش الخامس ومقره دمشق، وكان جيشا حديثا ومنظما، وفرضت على الأهالي التجنيد الإجباري الذي أعلنته في خط كلخانة، وجاء فيه: "الجندية فريضة على الأهالي وإن أعطاء العساكر لأجل محافظة الوطن هو من الفرائض بذمة الأهالي". وقد أقامت الدولة من أجله المدارس العسكرية، واتبعت في تحصيله أسلوب القرعة، فكان السلطان يبعث بفرمان القرعة في كل عام إلى بلاد الشام، حيث تجري مراسيم خاصة عند قراءاته بحضور الوالي ومشير الجيش الخامس، والقاضي والمفتي، والأعيان والعلماء والوجهاء، ثم يعقد مجلس القرعة ويحضر الأفراد المكلفون الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية إلى المجلس، وبعد ذلك تجري القرعة، وقد أشرفت الدولة على تطبيق نظام القرعة في العديد من الولايات، وألوية بلاد الشام مثال لواء مرعش، ونابلس والقدس وغيرها.

-الآثار الاقتصادية

اهتمت الدولة بالناحية الاقتصادية كثيرا، فاعتنت بموارد الولاية ونظمت الضرائب وسنت الأنظمة التي تحصل الضرائب بموجبها، وحدت من سوء استغلال المحصلين والملتزمين للفلاحين، وراقبت ميزانية الولاية، وأشرفت على إدارتها المالية إشرافًا تامًا. أما في مجال الزراعة فقد أصدرت الدولة قانون الأراضي الهمايوني سنة 1858م الذي استهدف وضع حد لفوضى المكيلة التي كانت سائدة في

العهد العثماني الأول، وكانت محاولة جادة من الدولة للسيطرة على أراضيها، ووضع حد للمتلاعبين بها. كما اهتمت الدولة بتسجيل الأراضي وتوزيع سندات التسجيل "الطابو" على المالكين.

-الآثار التعليمية والثقافية

أما في حقل التعليم فقد طبقت الدولة العثمانية في بلاد الشام قانون التعليم العثماني الصادر في عام 1869م والخاص بإصلاح التعليم في جميع مراحله. يوجب هذا النظام توسعة عملية إنشاء المدارس في بلاد الشام وانتظامها، فأصبح لها نظام تعليمي رسمي يشمل جميع المراحل من الابتدائية إلى الجامعة، يقوم على تدريس اللغة التركية ويعمل على نشرها وتعميمها(38).

أما فيما يخص المنشآت التعليمية، فقد نشطت إدارة معارف ولاية الشام في بناء المدارس وذلك بفضل إيرادات صندوق المعارف المتنوعة، كالمخصصات الأميرية والإعانة السنوية التي تحصّل من الأهالي، ومخصصات الأوقاف والإعانات المتفرقة والرسوم التي تحصّل من طلبة المدارس السلطانية(39)، ويمكننا تقسيم أنماط التعليم في بلاد الشام في عصر التنظيمات إلى نوعين وهي: المدارس الحكومية والمدارس الخاصة.

-تنظيم الشؤون الطائفية

لما عاد العثمانيون إلى بلاد الشام سنة 1840م، تابعوا إقرار المساواة بين الطوائف وفقا لما جاء في خط كلخانة 1839م "... ولكي يكون أهل الإسلام وباقي الملل الذين هم من تبعة سلطتنا السنية سائلين مساعداتنا هذه الشاهانية بدون استثناء أعطيت من طرفنا الشاهاني الأمنية الكاملة بمقتضي الحكم الشرعي لجميع أهالي ممالكنا المحروسة على نفوسهم وأعراضهم وناموسهم(40)".

فكان لذلك أسوأ الأثر في الولايات العربية ولا سيما في بلاد الشام حيث تكثر الأقليات المسيحية، ذلك أن الدولة العثمانية بالرغم من إعلانها مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة، لم تستطع تطبيق هذا المبدأ تطبيقا كليا، فظلت الوظائف العامة لا سيما العسكرية، والإدارية والقضائية مقتصرة على المسلمين وحدهم، فكان لهذا التمييز صدى قوي في الأوساط الطائفية، إذ أوجد الضغينة في قلوب المسلمين ونفخ في صدور النصارى روح الاعتزاز والتطاول، إذ أخذ المسيحيون ينظرون إلى التنظيمات على أنها تعطيهم نفس الحقوق التي للمسلمين، بينما أخذ المسلمون ينظرون إلى المسيحيين نظرة الشك ويرون

في التنظيمات أنها السبب في تطلع المسيحيين إلى وضع اجتماعي ممتاز عما كانوا عيه من قبل، فكانت النتيجة أن أخل ذلك بالتوازن بين العناصر الطائفية (المسيحيين والمسلمين) إذ وجدت هذه العناصر نفسها متقابلة وجه لوجه، وزاد في تأثير البغضاء بينهما لجوء بعض الأقليات المسيحية في بلاد الشام إلى الدول الأوروبية لحمايتها وتأييد وضعها شبه المستقل، فانتهت بذلك التنظيمات إلى تعميق الهوة بين المسلمين والمسيحيين، حتى أن المؤرخ الفرنسي ثومان Thomin في كتابة تاريخ بلاد الشام يظهر أن مذابح لبنان سنة 1860م ترجع في أسبابها غير المباشرة إلى التنظيمات العثمانية(41).

الهوامش:

1) احمد هريدي علي صلاح . دراسات في تاريخ العرب الحديث , دار الوفاء لدنيا القاهرة 1990-2000 ,ص80
2) عمر عبد العزيز عمر . دراسات في تاريخ العرب الحديث , الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر , ج1 , دار النهضة العربية للطباعة والنشر , بيروت 1971, ص109
3) ساطع الحضري . البلاد العربية والدولة العثمانية , دار العلم للملايين بيروت 1960,ص47,48
4) ساطع الحضري . المرجع السابق , ص49
5) قيس جواد الغزاوي . الدولة العثمانية , قراءة جديدة لعوامل الانحطاط , ط1 , مركز دراسات الاسلام و العالم تامبا , فلوريدا الولايات المتحدة الامريكية ,1994 ,ص14
6) محمد صفوت مصطفى . محاضرات في المسألة الشرقية و مؤتمر باريس , معهد الدراسات العالمية , جامعة الدول العربية , 1958 , ص 2
7) نقولا زيادة. أبعاد التاريخ اللبناني، معهد البحوث و الدراسات العربية، المنطقة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، جامعة الدول العربية، 1972، ص241.
8) يحي جلال . العالم العربي الحديث , المكتب الجامعي الحديث , دينوقراط الازاريطة 1985 , ص241.
9) ساطع الحضري . المرجع السابق , ص73.
10) أنيس محمد . الدولة العثمانية و الشرق العربي (1514-1914) مكتبة الانجو مصرية , القاهرة , 1985 , ص241.
11) ساطع الحضري . المرجع السابق , ص72.
12) سيد محمد سيد . دراسات في التاريخ العثماني , ط1 , دار الصحوة للتوزيع و النشر , القاهرة , 1996 , ص280.
13) مصطفى السيد . نقد حاله الفن العسكري والهندسة و العلوم في القسطنطينية 1803 , تحقيق خالد زياد , المؤسسة العربية للدراسات و النشر , 1979 .ص24
14) خالد زياد . اكتشاف التقدم الاوروبي , دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر , ط1 , دار الطليعة للطباعة , بيروت , 1968 , ص110
15) ساطع الحضري . المرجع السابق , ص69.
16) مسعود ظاهر. الجدور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية (1697-1861م) , معهد الانماء العربي , بيروت , 1981 , ص 329.
17) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تنظيمات، المجلد 7، دار المعارف، بيروت 1933، ص79.
18) دائرة المعارف الإسلامية، المرجع السابق، ص36.
19) دائرة المعارف الإسلامية، المرجع السابق، ص42.

20) محمد مخزوم. ازمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق الغربي في عصر النهضة، معهد الانماء العربي، بيروت 1986، ص35.
21) ألبرت حوراني. الأسس العثمانية للشرق الأوسط الحديث، تاريخ العرب والعالم، ع15، كانون الثاني، يناير، 1980، ص29.
22) وجيه كوثراني. السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ ولاية العثمانية في بلاد الشام، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الاول 1988، ص82.
23) ساطع الحضري. المرجع السابق، ص69.
24) عبد العزيز محمد عوض. المرجع السابق، ص19.
25) عبد العزيز محمد عوض. المرجع السابق، ص19.
26) أحمد عبد الرحيم مصطفى. في أصول التاريخ العثماني، ط1، دار الشرق القاهرة، 1982، ص199.
27) طارق البشري. المسألة القانونية بين الشريعة والقانون الوضعي في التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985، ص623.
28) سيد محمد سيد. المرجع السابق، ص623.
29) قيس جواد العزاوي. المرج السابق، ص110.
30) علي حسون. تاريخ الدولة العثمانية، المكتبة الاسلامية، بيروت 1994، ص 110-111.
31) ساطع الحصري. المرجع السابق ص258-257.
32) علي حسون. المرجع السابق، ص213-214.
33) علي حسون. المرجع السابق، ص215.
34) ساطع الحضري. المرجع السابق، ص94
35) محمد أنيس. الدولة العثمانية والشرق العربي (1914-1516) مكتبة الانجو مصرية، القاهرة 1985، ص218
36) أحمد عزت عبد الكريم. التقسيم الإداري لسورية في العهد العثماني، مج1، ص83
37) طارق البشري. المرجع السابق، ص624
38) أحمد عبد الرحيم مصطفى. المرجع السابق، ص 218-219
39) عبد العزيز محمد عوض. نقلا عن كتاب الدستور، مج 2، ص259
40) عبد العزيز محمد عوض. نقلا عن كتاب الدستور، مج 1، ص2-4
41) محمد أنيس. المرجع السابق، ص218

إعداد و تنضيد : م. خالد العسيلي

أبو سليمان العسيلي